دور التعليم المقاولاتي في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

The role of entrepreneurial education establishing small and medium enterprises in Algeria .

Boucetta Mohamed / محمد بوستة¹

جامعة بومرداس / mohboucetta@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/12/ 30

تاريخ القبول: 2021/12/ 21

تاريخ الاستلام: 2021/10/ 18

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التعليم المقاولاتي و دوره في دعم انشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، حيث تعتبر المقاولاتية من المفاهيم الحديثة التي أصبحت أكثر شيوعا وتداولاً، و كذلك محل اهتمام لمختلف الدارسين و الممارسين ، و يعود هذا الاهتمام كله الى أهميتها المتنامية، كونها تهتم بتطوير المؤسسات والمقاولين لما لها من آثار إيجابية سواء على المستوى الفردي و المجتمعي أو على مستوى الاقتصاد ككل ، ليأتي تعليمها في سبيل تكريس و تشجيع و توسيع دائرة الفكر المقاولاتي يستهدف فئات واسعة من المجتمع ، أي كل من لديه فكرة إنشاء مشاريع جديدة و تطويرها ، وهذا ما أدى بكل الأطراف من المجتمع والباحثين والمنظمات الدولية والحكومات إلى العمل على تعميمه والتعريف به لما له من أدوار جد إيجابية.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية، التعليم المقاولاتي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دعم المقاولاتية

تصنيف JEL : Q56; L83.

Abstract: This study aims to identify the importance of entrepreneurial training and its role in supporting the creation of small and medium enterprises , where entrepreneurship is one of the modern concepts which has become more and widely used makes the object of interest for many researchers and professionals, this is due to growing importance, being with the development of institutions and entrepreneurs because of its positive effects, whether at individual, societal or at the level of economy as a whole, so that its learning comes in order to consecrate , encourage and expand the circle of entrepreneurial thought broad categories of society. I.e . all those who have the idea of establish and develop new projects, which has led parts of society researchers, international organizations to generalize and define it for these very positive roles.**Keywords:** entrepreneurship, entrepreneurial education, SMEs, entrepreneurship support

Jel Classification Codes: : Q56; L83.

Résumé: Cette étude vise à identifier l'importance de la formation entrepreneuriale et son rôle dans le soutien à la création de petites et moyennes entreprises, ou l'entrepreneuriat est l'un des concepts modernes qui est devenu plus courant et largement utilisé, et qui fait l'objet d'intérêt pour plusieurs chercheurs et professionnels, ceci est du à son importance croissante , étant concerné par le développement des institutions et des entrepreneurs en raison de ses effets positifs, que ce soit au niveau individuel, sociétal, ou au niveau de l'économie dans son ensemble, de sorte que son apprentissage vienne afin de consacrer, encourager et élargir le cercle de la pensée entrepreneuriale ciblant de larges catégories de la société, c'est-à-dire tous ceux qui ont l'idée d'établir et de développer de nouveaux projets, ce qui a conduit toutes les parties de la société chercheurs, organisations internationales a le généraliser et le définir pour ces rôles très positifs .

Mots-clés: : entrepreneuriat, enseignement entrepreneurial, PME, soutien entrepreneuriat.

Codes de classification de Jel: : Q56; L83.

1. مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث و منهجيته. (لقد حظي موضوع المقاولاتية اهتمام الكثير من الباحثين و الأكاديميين و حتى الممارسين في الميدان في ظل التغييرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي و التي اثرت بنسبة كبيرة على التوازنات الهيكلية، ما ساهم في بروز المشاريع الصغيرة و المتوسطة و التي أصبحت بديلا استراتيجيا بامتياز نظرا لأهميتها المتنامية خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، كونها تشكل مصدرا أساسيا في خلق مناصب الشغل و تخفيض نسبة البطالة و المساهمة في الرفع من الناتج الوطني.

ان تبني المقاولاتية في المجتمعات يرتكز أساسا على المورد البشري الذي يعتبر مصدر الابداع و الابتكار و منه تستمد تلك الروح في إقامة المشاريع، و قد اعتمدت الكثير من الدول الرائدة في هذا المجال كأمریکا و الصين و كوريا الجنوبية على تخصيص برامج تعليمية و تكوينية لتأهيل الشباب نحو العمل الحر بشكل احترافي، تستخدم فيها أحدث الوسائل و التطبيقات العملية حول كيفية تحويل الفكرة الى فرصة ثم اعداد خطط عمل و كيفية الإدارة و التسويق.

الجزائر على غرار تلك الدول اهتمت بمجال المقاولاتية و هذا تزامنا مع تراجع عائدات البترول و تفاقم الازمة الاقتصادية و حاولت بذلك تدارك الوضع عن طريق منح امتيازات ضريبية لإقامة المشاريع الصغيرة و المتوسطة لفائدة الشباب بالإضافة الى المرافقة المالية و التقنية و كذا انشاء دار المقاولاتية ضمن اتفاقية بين المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و إدارة الجامعة تستهدف الجامعيين بوصفهم المقاولين المحتملين.

الإشكالية:

رغم كل الجهود المبذولة لم تستطع توفير مناخا مشجعا مما اثر سلبا على انشاء هذا النوع من المؤسسات كما انه نسبة لا باس بها تفشل في مواصلة النشاط، لعل المشكل الظاهري يكمن في التمويل الا ان الدراسات الميدانية تؤكد ان السبب الرئيسي للفشل هو افتقار الأشخاص القائمين على هذه المشاريع للمهارات اللازمة و نقص المؤهل العلمي و التأهيلي، و امام هذا الوضع يجب على الجهات المختصة ان تتحرك لإيجاد الحلول و لعل انسبها هو التعليم المقاولاتي.

مما سبق تتجلى لنا إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم التعليم المقاولاتي في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

تندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالمقاولاتية و التعليم المقاولاتي؟
- ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر؟
- كيف ينعكس التعليم المقاولاتي على دعم و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق جملة من الأهداف.

- تسليط الضوء على مفهوم التعليم المقاولاتي، أهميته و متطلباته.
- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- ابراز الدور الذي يلعبه التعليم المقاولاتي في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهمية البحث: يستمد أهمية البحث من منطلق ان المقاولاتية هي احدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و رافدا أساسيا في نمو الناتج المحلي الإجمالي و التوظيف الذاتي للمقاولين.

منهج البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي؛ كون انه أنسب المناهج للدراسة النظرية التي تسعى إلى التعرف على ما تتضمنه الأدبيات في مجال المقاولاتية و التعليم المقاولاتي، ووصف و تفسير وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الخبرات التي تعرض لها البحث للوصول لبرامج التعليم للمقاولاتية التي يمكن تطبيقها في الجزائر.

هيكل البحث: للإجابة على الإشكالية و للإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم بحثنا للمحاور التالية:

المحور الأول: الأطار المفاهيمي للمقاولاتية و التعليم المقاولاتي.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: تجربة الجزائر في التعليم المقاولاتي و اثرها على انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الأول: المقاولاتية و التعليم المقاولاتي

أولاً: المقاولاتية:

1- مفهوم المقاولاتية: يرجع تعدد تعاريف المقاولاتية لتعدد الاهتمامات الفكرية و اختلاف الأطر النظرية و الأدوات البحثية و الذي أدى الى صعوبة إيجاد تعريف جامع لها بالرغم من التقارب الموجود بين هذه المساهمات. و عليه يمكن فهمها من خلال أربع وجهات نظر كما ما يلي:

أ - من وجهة نظر فرص الأعمال: تعرف المقاولاتية على أنها مجموعة من التفاعلات و التطورات لاكتشاف فرص لإنشاء سلع أو تقديم خدمات مستقبلية يتم استغلالها وبيعها بأثمان أعلى من تكاليفها، حيث الحصول على المعلومات حول هذه الفرص لدى الأفراد يخلق لديهم الرؤية المقاولاتية أو الفكرة نحو انشاء مشروع لاستغلال هذه الفرص.

ب - من وجهة نظر إنشاء منظمة: تعرف على أنها مجموع الخطوات و التفاعلات التي تقود إلى إنشاء منظمة، بمعنى النشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة و استغلال الموارد المختلفة (المادية، و المعلوماتية، البشرية... إلخ) من أجل تحويل الفرص إلى مشروع منظم و مهيكل.

ج - من وجهة نظر ازدواجية بين الثنائية (الفرد - خلق القيمة): تعرف على أنها حالة ترابط بصفة متلازمة بين فرد يمتاز بدافع شخصي قوي نحو (استغلال الوقت، المال، الطاقة،... إلخ) و مشروع أو منظمة جديدة أو قائمة، حيث القيمة التي يتم خلقها تكون تقنية، مالية، شخصية تحصل عليها المنظمة المحركة و تمنح الرضى لهذا الشخص و باقي التعاملين المهتمين و الخلق الفعلي للقيمة لا يكون إلى في مرحلة الأخيرة من خلال منظمة نشطة و مستقرة، حيث يتم تقييمها عن طريق معايير النشاط، الأداء، و النتائج المحصلة

د - من وجهة نظر الابتكار: المقاولاتية هي الحلقة المفقودة بين الفكرة و تسييرها و التي تسمح بالتمييز بين المقاول و المسير، و المقاولاتية حسب المفهوم الواسع الابتكار هي القدرة على اقتراح أفكار جديدة من أجل إنتاج سلع أو خدمات جديدة أو من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، أو هي إنشاء مؤسسة تختلف عن تلك التي نعرفها من قبل هي أيضا اكتشاف أو تحويل منتج أو اقتراح طريقة جديدة في العمل، التوزيع، البيع...

2- أهمية المقاولاتية: تتجلى أهمية المقاولاتية أهمية في مستويات عدة بدءا من المستوى الشخصي و الاقتصادي لتمتد إلى الأثر الاجتماعي و التنمية المستدامة، نعرضها فيما يلي:

على المستوى الشخصي:

انطلاقا من سلم الحاجيات التي الذي اتى به العالم ابراهام ماسلو و الذي صنفها الى خمس مجموعات اعلاها أي قمة الهرم نجد ما يسمى بتحقيق الذات، فمن هذا المستوى بالذات تبدأ الفكرة أو التفكير في إنجاز أو تطوير فكرة و تجسيد مشروع مصغر، فهو بحد ذاته يعتبر إنجازا معنويا في نفسية المقاول، اذ من خلاله يحاول اثبات تلك الصفات و مهارات للقائد المستقبلي على ارض الواقع، وأنه يعتبر نفسه عضو فعال و إيجابي في المجتمع، يسعى إلى تقديم إضافة و ابتكار جديد في المنتج، وأنه مسؤول و ملتزم اتجاه العاملين و المتعاملين، و يتقبل المجازفة و المخاطرة و يعمل بجد على إيجاد الحلول لمختلف المشاكل، كل هذا يحزره معنويا و نفسيا من مشكلة البطالة، و مشكلة الخضوع و التواكل أو الانتماء إلى مؤسسة حكومية أو خاصة، ويشعره بحرية و أريحية أكثر في تنظيم العمل و اختيار العاملين...

على المستوى الاقتصادي: ان الحديث عن المشاريع المقاولاتية هي في حد ذاتها نشاطات اقتصادية، اذن يكمن استخلاص أهميتها في عدد من النقاط التالية:

- زيادة الناتج المحلي و المساهمة في نمو الاقتصاد و هذا يرجع إلى مرونتها و تكيفها مع كل التطورات و التغيرات السريعة في الاقتصاد، و التي لا تستطيع المؤسسة الجامدة على مسايرتها.

- إعادة هيكلة وتجديد النسيج الاقتصادي من خلال خلق مؤسسات جديدة تعتمد على أفكار ابداعية تستجيب لاحتياجات السوق.
- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات بفضل الابداع والابتكار الظاهر على جودة ونوعية المنتج.
- إضافة إلى تشجيع الصادرات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- على المستوى الاجتماعي: تبرز أهمية المشاريع المقاولاتية من الناحية الاجتماعية في النقاط التالية.
- توفير فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة، والعمل على توظيف الكفاءات والمهارات التي يتمتع بها المقاول - - المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم الشبكة الاجتماعية.
- الحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك من خلال تعزيز إنشاء أنشطة مقاولاتية فلاحية وحرفية، وتدعيم عجلة التنمية المحلية بالمنطقة الريفية.
- المساهمة في ترقية المقاولات النسوية وإعطاء فرصة للمرأة لإثبات مهاراتها وكفاءتها، و تشجيع بعض الأنشطة والحرف غير الشائعة كالنسيج والزخرفة.
- على مستوى التنمية المستدامة:
- إن خاصية الابتكار والتغيير فرضت على أصحاب المشاريع المقاولاتية على مسايرة و مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال خاصة تلك التي تهتم بالمشاكل البيئية من خلال ابتكار وتجسيد مشاريع تراعي وتحافظ على الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية، كالمناخ الأخضر، التنقل الايكولوجي، الرسكلة، وتعود بالفائدة الاجتماعية إذ تحد من بعض المشاكل البيئية والاجتماعية كالتلوث والنفايات...
- 3- خصائص المقاولاتية: تتميز المقاولاتية بالخصائص التالية.
- اي فكرة تتحول إلى مشروع أو مؤسسة على أرض الواقع.
- يقوم بها المقاول (الفلاحي، الصناعي، الخدماتي، الحرفي) يتميز بالريادة والقيادة والقدرة على الابداع والتغيير وتحمل المخاطر بأنواعها.
- هدفها الأساسي هو الربح المادي الناتج عن المنتج (بيع، ايجار، شراء، تسويق...)
- المنتج يكون غير نمطي ومختلف عن ما هو موجود ومتوفر في السوق.
- هي نموذج للريادة والمبادرة الفردية يبرهن من خلالها المقاول قدراته وابداعاته وقوة شخصيته ومسؤولية في تقبل الأرباح وتحمل الأضرار.
- ثانيا: التعليم المقاولاتي: لقد أصبحت المعرفة في الاقتصاد المعاصر موردا استراتيجيا لا بد من الاستثمار فيها وهذا من خلال اعداد راس المال البشري و تكوين الشخصية الريادية عن طريق العملية التعليمية.
- 1- مفهوم التعليم المقاولاتي:
- تم تعريف التعليم المقاولاتي على انه " مجموعة من أساليب النظامي الذي يقوم على إعلام ، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة.
- و عرف Fayolle Alain التعليم المقاولاتي بأنه كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز التفكير، السلوك والمهارات المقاولاتية وتغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار، النمو والإبداع.
- 2- أهمية التعليم المقاولاتي: تتجلى أهمية التعليم المقاولاتي في العديد من جوانب الحياة المهنية المجتمعية والشخصية كما يلي: (عبد، 2014، صفحة 154)

- هو خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية/
- يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة.
- ينتج مقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة
- يساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة
- تعليم المقاولاتية يكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة.
- تعليم المقاولاتية يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا
- تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة.

3- اهداف التعليم المقاولاتي: تتمثل أهم أهداف التعليم المقاولاتي فيما يلي: (مبارك، 2011، صفحة 8)

- تمييز وتهيئة المقاولين المحتملين لبدء مشروعاتهم أو التقدم والنمو لمنظمتهم المبنية على التكنولوجيا .
- تمكين الطلبة لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية .
- التركيز على القضايا والموضوعات الحرجة والمهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل: أبحاث ودراسات السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشروع، والقضايا والإجراءات القانونية، وقضايا النظام الضريبي في البلد.
- تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل الاستقلالية، وأخذ المخاطرة، والمبادرة، وقبول المسؤوليات، أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيفية سيبدأ المشروع وإدارته بنجاح .
- تمكين الطلبة ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات المقاولاتية لديهم.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنوع من الخصوصية في تكوينها يصب في سياق تضامني اجتماعي بين المقاول المعلم و الصناع الحرفيين. إضافة للحفاظ على الموروث الثقافي والقيم و العادات التي تعد بمثابة مرجعية أو قانون عرفي يسير المقاول ذات الطابع الحرفي، نستعرض من خلال هذا المحور ماهية هذه المؤسسات مع تقديم بعض الاحصائيات الحديثة لأهم أنشطتها، المشاكل التي تواجهها، و الأجهزة التي ترافقها لتذليل تلك الصعوبات.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بالنسبة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن المرجعية الأساسية هي القانون رقم - 18/01 المؤرخ في 12/12/2001. حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن وضعها القانوني حسب ثلاثة معايير مهمة: تشغل من 01 إلى 250 عامل؛ -تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري أو تحقق مجموع ميزانيات لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري؛ -كما تستوفي معايير الاستقلالية المالية.

الجدول رقم 01: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم في الجزائر (2019) كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 36، وزارة الصناعة و المناجم، افريل 2020، ص.8.

نوع ال م ص م	عدد ال م ص م	%
المؤسسات الصغيرة (اقل من 10 عمال)	1157539	97
المؤسسات الصغيرة (10-49 عامل)	31027	2,6
المؤسسات المتوسطة (50-249 عامل)	4773	0,4
المجموع	1193339	100

من خلال الجدول أعلاه و حسب اخر تقرير لوزارة الصناعة و المناجم لسنة 2019 حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد ان المؤسسات الصغيرة تحتل اكبر نسبة مطلقة تقدر ب 97 % بمجموع 1157593 تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2,6 % بمجموع 31027 مؤسسة و أخيرا المؤسسات المتوسطة بنسبة تكاد تكون معدومة 0,4 % بمجموع 4773 مؤسسة، هذا التفاوت يرجع الى الاهتمام اكثر بالمشاريع الصغيرة لخصوصيتها سواء من الناحية القانونية (العائلة) و كذا من ناحية طبيعة نشاطها خاصة المجال الحرفي.

الجدول رقم 02: تطور عدد ال م ص م (الخاصة و العمومية) لسنتي 2018-2019، كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 36، وزارة الصناعة و المناجم، افريل 2020، ص.14.

التطور	سنة 2019		سنة 2018		
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
الاجراء	57,12	1671473	58,53	1594614	
ارباب العمل	41,35	1193093	40,65	1107453	
المجموع الجزئي	99,27	2864566	99,29	2702067	
ال م ص م العمومية	0,73	21085	0,81	22197	
المجموع	100	2858651	100	2724264	

شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص تطورا بنسبة 6.01 % سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بينما انخفضت بنسبة 5.01 % في القطاع العمومي بالرغم من هذا يمكن اعتبارها هامشية بالنظر للعدد الهائل من المؤسسات التي تنشط في القطاع الخاص.

الجدول رقم 03: حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2018-2019)، كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 36، وزارة الصناعة و المناجم، افريل 2020.

2019	حركية ال م ص م لسنة 2019				2018	طبيعة ال م ص م
	تطوير	تجديد	شطب	انشاء		
671267	27774	8592	9246	28428	643493	اشخاص معنويين
521829	23720	5810	11304	29214	698109	اشخاص طبيعيين
1193096	51494	14402	20550	57642	1141602	المجموع

نلاحظ من الجدول ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2019 زاد بنسبة 1.04 % مقارنة بسنة 2018 ، اما فيما يخص تطور هذه المؤسسات فقد بلغ عدد المشاريع المنشأة سنة 2019 57642 بين الأشخاص المعنويين و الطبيعيين، 20550 تم شطبها، 14402 تم تجديدها و 51494 تم تطويرها.

انشاء: في عام 2019 ، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 57642 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. بلغت إبداعات الأعمال المسجلة على مستوى CNAS في نهاية عام 2019 ، 28428 شركة صغيرة ومتوسطة جديدة (كيانات قانونية) بينما على مستوى CASNOS ، تم إنشاء 29214 شركة صغيرة ومتوسطة جديدة (أشخاص طبيعيين) خلال نفس الفترة.

تجديد: في نهاية 2019 اثرت عمليات تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على 14402 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة، منها 8592 مؤسسة صغيرة و متوسطة تم الإعلان عنها في CNAS و 5810 مؤسسة صغيرة و متوسطة الحجم تم الإعلان عنها في CASNOS.

شطب: خلال عام 2019 تم شطب 20550 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة، منها 9246 من الأشخاص الاعتباريين و 11304 من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الأشخاص الطبيعيين.

ثانيا: أسباب فشل قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

عملية انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعترضها مجموعة من الصعوبات التي يمكن ان نلخصها في العناصر التالية:

- 1- مشكلة التمويل: يعد مشكل التمويل من أبرز المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا لضعف امكانياتها و نقص الضمانات المقدمة، و تشير بعض الدراسات ان اغلب الأموال التي يحصل عليها رجال الاعمال تكون من الميراث و الهبة.
- 2- مشكلة العقار الصناعي: لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية، محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي .
- 3- المعوقات الإدارية: مشكلة الذهنيات، سرعة حركة التقنين وإنتاج النصوص لم تسايرها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية .
- 4- الصعوبات المرتبطة بالجباية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات جبائية جمّة، حيث يتعلق الأمر بالطريقة المعمول بها حاليا لاقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، فقد صنفت الجزائر من الدول الأعلى ضغطا من الناحية الجبائية على مؤسساتها.
- 5- العراقيل الجمركية: تتمثل أساسا في بطء وتعقيد تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين مما يؤدي الى تعطل السلع في الموانئ لعدة أشهر.
- 6- المشاكل المرتبطة بسوق العمل: تتمثل هذه المشاكل في نقص المسيرين الإداريين، و كذا نقص الاستثمار في مجال التكوين.
- 7- نقص المعارف و المهارات اللازمة لمزاولة المقاولاتية: ان مزاولة المشاريع المقاولاتية في الجزائر يفتقر للاطار المعرفي و العلمي الخاص بها، و الذي كان من المفترض ان تراعي خصوصيات و واقع المجتمع الجزائري، الا انها جاءت استجابة لحاجة اجتماعية في محاولة لتحقيق ما يسمى بالسلم الاجتماعي.

ثالثا: الهيئات الداعمة لمشاريع المقاولاتية في الجزائر

ان نجاح المشاريع المقاولاتية يقتضيه تبنيها و مرافقتها من طرف مجموعة من الهيئات و الهياكل العمومية خاصة بعد استعراضنا لجملة من المشاكل و الصعوبات التي تعترض تقدم هذا النوع من المؤسسات، نجد من بين هذه الهيئات الداعمة:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANESJ):

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296- 96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 و لها 53 فرعا على المستوى الوطني ، وقد كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف للتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، ثم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال

المالي تستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين و 19 35 عاما الذين يرغبون إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من 2 العاطلين عن العمل هم دون سن 30 عاما . (المرسوم التنفيذي رقم 96-296، 1996، صفحة 12)بعدها تم تغيير تسمية الوكالة لتصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،(ANADE) حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.

وفضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي، فإن الوكالة مكلفة أيضا بتطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الاجال المحددة ، كما تقوم الوكالة بتشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني، والسهر على عصرنة و تقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استراتيجي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.

2- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)**: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر بعد قانون تطوير الإستثمار الذي صدر في شهر أوت 2001 (الامر التشريعي رقم 03-01، 2001، صفحة 4) وقد عوضت وكالة ترقية ومتابعة الإستثمار APSI ، التي أنشأت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر 1993 ، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7 من القانون الذي ينص على ما يلي: "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها .

خلال سنة 2019 بلغ اجمالي الاستثمارات المسجلة على مستوى الوكالة 3029 مشروع بمبلغ قدره 797138 مليون دينار، و 77398 منصب عمل ، و هذا مركز أساسا في قطاع الصناعة بنسبة 50,73% من المشاريع ، و 57,97% من مبلغ الاستثمار ، و 64,22% من الاعوان.

الجدول رقم 04 : المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط(2019)، كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 36، وزارة الصناعة و المناجم، افريل 2020،ص16

المجموع	الفلحة	الصحة	السياحة	الخدمات	الصناعة	بناء و اشغال عمومية	النقل	قطاع النشاط	
4124	226	123	299	255	2291	927	3	2018	المشاريع المصرح بها
3029	148	89	176	269	1524	780	43	2019	
100	4,89	2,94	5,81	8,88	50,31	25,75	1,42	2018	حصصة 2018
26,55-	34,51-	27,64-	41,14-	5,49	33,48-	15,86-	1333,33		التغير
1673943	82833	26544	310079	65923	1035412	121535	1617	2018	
797138	37357	32921	133200	55870	462107	71722	3961	2019	
100	4,69	4,13	16,71	7,01	57,97	9,00	0,50	2018	مليون دج
143044	9292	4814	17407	7377	91722	12300	132	2018	
77389	2574	2923	8151	5463	49698	7940	640	2019	
100	3,33	3,78	10,53	7,06	64,22	10,26	0,83	2018	عدد مناصب العمل

خلال 2018 بلغ مجموع المشاريع الاستثمارية المسجلة 3029 مشروع بتكلفة قدرت ب797138 مليون دينار، و ما يقارب 77389 منصب شغل مستحدث و هذا كله يتركز في قطاع الصناعة بنسبة 50.31% من المشاريع و 57.97% من تكلفة الاستثمار و 64.22% من مجموع الاعوان.

كما شهد مستوى الاستثمارات المسجلة في سنة 2019 انخفاضا في كل مؤشرات القياس مقارنة بسنة 2017:

- 26.55% من ناحية عدد المشاريع المسجلة.
- 52.38% من حيث مبلغ الاستثمار.
- 45.90% من حيث عدد مناصب الشغل المتوقع.
- 3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14 04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم (المرسوم التنفيذي رقم 14-2004، 2004، صفحة 8).

الجدول رقم 05: القروض الممنوحة حسب نوع التمويل (تراكم من 2005 إلى غاية 31-12-2019)، كشف

المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 36، وزارة الصناعة و المناجم، أفريل 2020، ص 22

طبيعة التمويل	العدد	%	مناصب العمل الوفرة
تمويل شراء المواد الأولية	832247	90,46	1219080
التمويل المتلبي (الوكالة-البنك-المقاول)	87738	9,54	133090
المجموع	919985	100	1352170

نلاحظ من الجدول ان ما نسبته 90.46% من التمويلات المخصصة من طرف الصندوق موجهة لشراء المواد الأولية مقابل 129080 منصب شغل تم توفيره، ليأتي التمويل الثلاثي (الوكالة-البنك-المقاول) بنسبة 9,54% بتوفير 133090 منصب شغل.

4- مراكز التسهيل ومشاغل المؤسسات:

1- مراكز التسهيل: هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 (المرسوم التنفيذي رقم 03-79، 2003، الصفحات 19-18) من مهامها مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير، ونشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار.

الجدول رقم 06: حصيلة النشاطات الخاصة بمراكز التسهيل 2019، كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة رقم 36، وزارة الصناعة و المناجم، أفريل 2020.

الوضعية	عملية	قيد الانجاز	منجزة غير عملية	عدد المشاريع المستلمة	عدد حاملي المشاريع المرافقة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المحتل
مركز الاسناد و الاستشارة للم ص م	26	1	1	1947	711	185	1663

خلال سنة 2019 بلغ عدد مراكز التسهيل النشطة 26، مركز واحد قيد الإنجاز و مركز اخر منجز و لكن غير عملي، في حين بلغ عدد المشاريع المستلمة من طرف أصحابها 1947، و بلغ عدد حاملي المشاريع المرافقة 711، اما عدد المؤسسات التي تم انشاؤها 185 مقابل 1663 منصب شغل الذي تم استحداثه.

ب- حاضنات الاعمال: تعرفها الجمعية الوطنية الأمريكية أنها هيئات تهدف إلى مساعدة المنشآت المبدعة ورجال الأعمال أو المقاولين الجدد وتوفر لهم وسائل الدعم اللازمين (خبرات، أماكن، دعم مالي، لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات ونشر منتجات هذه المنشآت.

الجدول رقم 07 : حصيلة النشاطات الخاصة بمشاكل المؤسسات لسنة 2019. كشف المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 36، وزارة الصناعة و المناجم، أفريل 2020.

الوضعية	عملية	قيد الانجاز	منجزة غير عملية	عدد المشاريع المستتلة	عدد المشاريع المحضنة	عدد المشاريع "hebergés"	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المحتمل
مشاكل المؤسسات	17	-	-	467	152	85	61	463

خلال سنة 2019 بلغ عدد مشاتل المؤسسات 17 مشتتة، و استلمت 467 مشروع، كما احتضنت 152 مشروع، و بلغ عدد المؤسسات المنشأة على مستواها 61 مؤسسة،

المحور الثالث: تجربة الجزائر في التعليم المقاولاتي و اثرها على انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أولا: متطلبات التعليم المقاولاتي في الجزائر.

- 1- البنية التحتية: عن طريق تقديم الخدمات المساندة لتعزيز القدرة على توفير فرص إقامة المشروعات الجديدة والتمكن من المنافسة المحلية و الدولية. كحداثك التكنولوجيا التي تروج لثقافة الابتكار، وتتمثل هذه الخدمات في: توفير الموقع و المرافق عالية الجودة، تسهيل إنشاء وتنمية الشركات القائمة على الابتكار، إنعاش وتنظيم سريان المعرفة والتقنية بين الجامعات ومؤسسات البحوث والشركات والأسواق، احتضان المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى منتجات لتنمية المجتمع من خلال حاضنات الأعمال وحداثك التكنولوجيا .
- 2- الموارد البشرية: ان نجاح أي مؤسسة يعتمد أساسا على استثمارها في مواردها البشرية، ذلك بأنه لا تتحقق رؤية وأهداف أي مؤسسة إلا من خلال أفرادها . و من المهام التخصصية التي تمارسها الموارد البشرية في تعزيز وتطبيق التعليم المقاولاتي تتمثل في: رفع مستوى وعي الطلبة عن العمل المقاولاتي وتكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل الحر، ومساعدتهم على تنمية قدراتهم المتعلقة بالتفكير الإبداعي . التعرف على رواد أعمال جدد وتمكينهم من خلال إعداد خطة المشروع وتحديد مصادر التمويل ، تعزيز احترام الذات والثقة بالنفس، عن طريق تشجيع وتنمية المواهب والابتكار.
- 3- البيئة: لا يمكن لأي مشروع ان يكمل بالنجاح ما لم توفر له بيئة ملائمة لتحقيق مختلف الخطط و البرامج، و يأتي هذا من خلال تجسيد كامل الوعي لأفراد المجتمع على جميع المستويات بدءا من القادة التربويين و الاكاديميين و متخذي القرار وصولا للمواطن العادي، و بتظافر جهود هؤلاء و تعاونهم يمكن إنجاز هذه المبادرات في المجتمع.
- 4- التجارب السابقة: توجد نماذج رائدة في ممارسة الاعمال المقاولاتية سواء على الصعيد المحلي او الدولي، وعليه يمكن البناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البيئة الوطنية، نذكر على سبيل المثال التجربة الامريكية، التجربة اليابانية، الصينية، الفنلندية، القطرية.....حيث اعتمدت هذه الدول على تطوير ثلاث تجارب كل واحدة متعلقة بالمرحلة التعليمية: الناشئة، المرحلة الجامعية، برامج التدريب المهني و العام.
- 5- التكيف: يعني الاستجابة للتحديات والضغوطات التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعلم والسلوك المقاولاتي، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.

ثانيا: برامج التعليم المقاولاتي في الجزائر

ما تشهده بيئة الاعمال الحالية من متغيرات شديدة و منافسة حادة و ابتكارات متجددة تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معرضة للإزاحة و الزوال ما لم تجد سبل و برامج تسمح لها بالبقاء و المحافظة على مكانتها السوقية و تطويرها ، فالتعليم المقاولاتي يمنح تلك الفرص ، اذ يفترض ان كل شخص يجب ان يكون لديه فرص للتعلم في المراحل العمرية الأولى ، تلها مراحل توجه فيها الموارد لتستهدف بذلك أولئك الذين يختارون المسار المهني في حياتهم لان يصبحوا مقاولين.

ان عملية التعليم المقاولاتي مدى الحياة تمر من خلال خمس مراحل وهي كالآتي: (مبارك، 2011، صفحة 95)

- 1- تعلم اساسيات المقاولاتية: يجب على الطلبة أن يتعلموا ويمارسوا الأنشطة المختلفة لملكية المشاريع في الصفوف المدرسية الابتدائية والإعدادية والثانوية، ففي هذه المرحلة يتعلم الطلبة أساسيات الاقتصاد والفرص والخيارات المهنية الناتجة عنها، وأن يتقنوا المهارات الأساسية للنجاح في اقتصاد العمل الحر، إن الدافعية للتعلم والإحساس بالفرص الفردية هي النواتج الخاصة في هذه المرحلة.
- 2- الوعي بالكفاءة: إن الطلبة يتعلمون بلغة الأعمال، ويرون المشاكل من وجهة نظر أرباب العمل، وهذا جانب أساسي في المهنة والتعليم التقني، حيث أن التركيز يكون على الكفاءات الأولية واكتشافها لديهم، و التي يمكن تعلمها في مساق خاص بالمقاولاتية على سبيل المثال مشاكل التدفق النقدي يمكن أن تستخدم في منهاج الرياضيات، ويمكن أن تصبح عروض المبيعات جزءا من منهاج مهارات الاتصال.
- 3- التطبيقات الإبداعية: إن مجال الأعمال معقد، لذا فإن جهود التعليم ال تعكس هذا التعقيد بطبيعته ففي هذه المرحلة يستكشف الطلبة الأفكار وتخطيط الأعمال من خلال حضورهم العديد من الندوات واليت تضمن العديد من التطبيقات الإبداعية. ومن هنا فإن الطلبة يكتسبون معرفة عميقة وواسعة عن المراحل السابقة، إن هذه المراحل تشجع الطلبة الابتكار وخلق فكرة أعمال فريدة للقيام بعملية اتخاذ القرار من خلال بناء خطة عمل متكاملة بالإضافة إلى تجربة وممارسة عمليات الأعمال المختلفة.
- 4- بدء المشروع: بعد أن يكتسب الطلبة البالغون تجربة العمل المقاولاتي والتعليم التطبيقي، فإن العديد منهم يحتاج إلى مساعدة خاصة لترجمة فكرة العمل المقاولاتي إلى واقع عملي وخلق فرصة عمل، و يمكن القيام بذلك من خلال توفر الدعم والمساعدة في برامج التعليم التقني والمهني، وبرامج الدعم والمساعدة المقدمة لأفراد في الكليات والجامعات، وذلك لتعزيز بدء وتأسيس المشروع، وتطوير السياسات والإجراءات للمشاريع الجديدة والقائمة.
- 5- النمو: عندما تنضج الشركة فإن العديد من التحديات ستواجه الشركة في هذه المرحلة، ويف العادة فإن العديد من مالكي الأعمال ال ينشدون المساعدة في هذه المرحلة، إن سلسلة من الندوات المستمرة أو مجموعات الدعم يمكن أن تساعد المقاول لتعريف وتمييز المشاكل المحتملة والتعامل معها في الوقت المناسب، وحلها بفعالية، مما يمكن من نمو وتطوير المشروع.

لقد اعتمدت الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية في الجزائر على برنامج GERME-CREE الذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها نشر روح المقاولاتية بين الحرفيين، تمكين أصحاب الحرف وخريجي مراكز التكوين المهني من إنشاء مؤسساتهم الحرفية الخاصة، تزويد الحرفيين الممارسين وحاملتي المشاريع بالمهارات والمعارف الأساسية في التسيير التي تمكنهم من النجاح في مشاريعهم... هذا في سبيل تعزيز القدرة على المنافسة ودخول الأسواق الدولية. و تتمثل هذه الحقائق التدريبية في:

- أ- أوجد فكرة مؤسستك TRIE: مدّة التكوين هي من 3 إلى 5 أيام، حيث في نهاية هذه الدورة التكوينية يجب أن يكون المشارك قادر على ايجاد فكرة لمؤسسته من خلال مجموعة من المحاور التي تركز عليها الدورة التكوينية
- ب- أنشئ مؤسستك CREE: تدوم مدة التكوين من 3 إلى 4 أسابيع حيث بعد تلقي الدروس يطلب من المقاولين تطبيق ما تعلموه، ثم يتم توجيههم ومتابعتهم، وبعد نهاية الدورة يجب أن يكون المشاركون قادرين على تطبيق أفكارهم وانشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث تساهم هذه الدورة على فهم جميع مراحل دراسة الجدوى ومحاكاتها مع الواقع، ويجب أن يضع المتكون خطة لمشروعه وينطلق في تنفيذها بعد التكوين.
- ت- حسن تسيير مؤسستك GERME: تدوم مدّة التكوين فيه من 04 إلى 10 أيام يزود فيها المتكون بمختلف المهارات والتقنيات التي تساعده على التسيير الجيد لمؤسسته، وتركز هذه الدورة على الجوانب التالية: التسويق، التمويل، تسيير المخزون، حساب التكاليف، المحاسبة، التخطيط المالي... ويمنح لكل متكون دليل ارشادي مزود برسوم وأشكال توضيحية كما يحتوي على تمارين واستمارات وجداول للملء وهذا لمساعدته من تطبيق الجانب النظري.

كما تم ابرام اتفاقية انشاء دار المقاوالاتية على مستوى الجامعات بين المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSE) وادارة الجامعة ، كون أنّ الطلبة الجامعيين أجدر من غيرهم على إنشاء هذه المشاريع المصغرة - يبقى نجاح هذه المؤسسات مرهونا بمدى نضج الطلبة في مجال الفكر المقاوالاتي- تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء الدار داخل الحرم الجامعي من أجل تكريس ثقافة المقاوالاتية لدى الشباب سيما حاملي الشهادات الجامعية لإنشاء مؤسسات مصغرة، عن طريق تنظيم أبواب مفتوحة على مدار السنة أمام الشباب للتعريف بالآليات التي وضعتها الدولة لإنشاء مؤسسات مصغرة وسبل تحقيق مشاريع استثمارية منتجة والقيام بدور المرافقة من طرف اطارات الوكالة والأساتذة الجامعيين المختصين ضمن عمل استباقي يرمي لتهيئة الشباب لإنشاء مشاريع استثمارية ناجحة.

ثالثا: تقييم التعليم المقاوالاتي في الجزائر

ان تحديد نتائج برامج التعليم والتدريب المتعلق بالأعمال المقاوالاتية يشكل تحدياً حقيقياً ومعقداً وهذا بالعودة الى الأهداف التي تم تسطيرها في البداية، ويرجع هذا التعقيد إلى أن النتائج المرجوة من هذه البرامج يمكن أن تختلف بشكل كبير من برنامج إلى آخر؛ وتشير بعض الدراسات إلى تبيان العوامل التي يمكن أن تُشكل تلك النتائج؛ والتي تصنفها إلى أربعة مجالات: يتمثل المجال الأول في الجوانب المتعلقة بالعمل المقاوالاتي ، التي تتضمن المهارات الاجتماعية والعاطفية والوعي العام للمشاريع المرتبطة بدافع المبادرة والنجاح في المستقبل، مثل الثقة بالنفس والقيادة والإبداع والكفاءة الذاتية. ويتمثل المجال الثاني بقدرات تنظيم المشاريع التي تشير إلى كفاءات رواد الأعمال والمعرفة والمهارات التقنية المرتبطة بريادة الأعمال، مثل مهارات الإدارة والمحاسبة والتسويق والمعرفة التقنية. أما المجال الثالث يتمثل بوضع المبادرة التي تشير إلى الحالة الزمنية للمستفيد من البرنامج وتقاس من خلال أنشطة تنظيم المشاريع، مثل بدء النشاط التجاري وتحقيق الدخل الأعلى. ويتمثل المجال الأخير بالأداء المتعلق بريادة الأعمال الذي يشير صراحة إلى الكيفية التي تتغير بها مؤشرات أداء المشروع، كنتيجة للتدخل مثل ارتفاع الأرباح وزيادة المبيعات. كما تم تدعيم تلك المجالات بثلاثة أبعاد لها تأثير في مجموعة من مخرجات برامج التعليم والتدريب المتعلق بالعمل المقاوالاتي: البعد الأول سياق البرامج، والثاني خصائص المشاركين الفرديين، والثالث الخصائص الوظيفية للبرنامج نفسه. تبقى هذه النتائج او المعايير الخاصة بعملية التقييم صعبة التحقيق او التجسيد نظرا لتداخلها و تعدد الأطراف المستهدفة بهذه البرامج.

الخاتمة:

شهدت اقتصاديات الدول في العقود الأخيرة تغيرات و تحولات عديدة و متسارعة تزامنت مع انفتاح الاسواق و اشتداد حدة المنافسة، مما أدى الى ظهور توجه جديد في مجال الاعمال الا وهو المقاوالاتية او ما يعرف بريادة الاعمال وانشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، القائمة على المبادرة الفردية الحرة، و تنمية المهارات و الكفاءات ، و تشجيع روح الابداع و الابتكار، مما جعل اهتمام الدول خاصة المتطورة منها ينصب حولها وتسليط الضوء عليها نظرا لما تقوم به من ادوار على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، من توفير لفرص العمل و تحسين الأوضاع الاجتماعية،

كما يعتبر التعليم المقاوالاتي قاطرة محركة لتنمية وتطوير المشاريع المقاوالاتية و هذا بطبيعة الحال اذا تحققت المتطلبات الأساسية للبرامج الموضوعية في هذا الشأن ، كالبنى التحتية و توفير الموارد البشرية المؤهلة و كذا البيئة الملائمة لتجسيد هذا المشروع، وقد اعتمدت السلطات العليا في البلاد في رسم هذه السياسات سواء تلك الموجهة للطلبة الجامعيين الحاملين لمناصب شغل بتجسيد مهاراتهم ، عن طريق إقامة دار المقاوالاتية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاوالاتية ، و كذلك بالنسبة للحرفيين في صورة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية على تبني برامج تدريبية GERME-CREE التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها نشر روح المفاولة في وسط الحرفيين ، تمكين أصحاب الحرف و خريجي مراكز التكوين المهني من إنشاء مؤسساتهم الحرفية الخاصة، تزويد الحرفيين الممارسين و حاملي المشاريع بالمهارات و المعارف الأساسية في التسيير التي تمكنهم من النجاح في مشاريعهم... هذا في سبيل تعزيز القدرة على المنافسة و دخول الأسواق الدولية.

بالرغم من هذا كله و توفير مختلف الأجهزة الداعمة و مراكز التسهيل الا انه من الناحية العملية و حسب الدراسات الميدانية التي أجريت على مجموعة من المقاولين حول ما اذا كان التكوين والتعليم يعتبر من العوامل المشجعة على التوجه نحو النشاط المقاولاتي من حيث مدى الاستفادة من الدورات ونوعية الدورات التي استفادوا منها اذ جاءت آراؤهم غير مشجعة للتوجه نحو إنشاء مؤسسات مبتكرة، وبالتالي يعتبر مستوى التعليم والتكوين غير مشجع لإنشاء مؤسسات مبتكرة .

المراجع :

- الامر التشريعي رقم 03-01. (2001). الجريدة الرسمية.
- المرسوم التنفيذي رقم 14-2004. (2004). الجريدة الرسمية.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296. (1996). الجريدة الرسمية.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-79. (2003). الجريدة الرسمية.
- عبده، ا. ع. (2014). مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الامن الاجتماعي. المملكة العربية السعودية: جامعة القصيم.
- مبارك، م. ع. (2011). التربية الريادية و التعليم الريادي: مدخل نفسي سلوكي. اربد، الاردن: عالم الكتب الحديث.
- أيوب صكري، سمير محمد جلاب، علي شطة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر: الإنجازات و الطموحات، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال، 2017.
- هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى، إشكالية التعليم المقاولاتي و دوره في خلق النية المقاولاتية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1.
- بديار امينة، عرايش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر و دوره في استدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة افاق للبحوث و الدراسات -المركز الجامعي البزي، العدد 3، جانفي 2019.
- صفاء المطيري، التعلم الريادي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 149، 2019.
- خواني ليلي، المقاولاتية و روح الابداع في المؤسسات ، دراسة حالة الجزائر ، moroccan Journal of entrepreneurship, innovation and management(MJEIM), ISSN-2509-0429 volume 3, n° 1.
- هاملي عبد القادر ، حوحو مصطفى، إشكالية التعليم المقاولاتي و دوره في خلق النية المقاولاتية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1،